30 March 2016
Arabic
Original: English

هيئة نزع السلاح
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦
نيويورك، ٤-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦
البند ٤ من جدول الأعمال

اتخاذ نهج تدريجي للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية: إعادة النظر في نموذجِ لبنات البناء

ورقة عمل مقدمة من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان

رؤية أولية

١ - يتشارك أعضاء المجتمع الدولي في الهدف المتمثل في الوصول إلى عالمٍ ينعم بالسلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية. والواقع هو أنه لن تكون هناك حلول سريعة إذا كان هدفنا نزع السلاح النووي بشكل فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ولا يمكن تنحية الشواغل الأمنية المشروعة للدول جانبا. والتصدي لكلا البعدين الأمني والإنساني للأسلحة النووية هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من اتخاذ الخطوات التدريجية ولكن الضرورية التي من شأنها تعزيز الأمن للجميع وتوفير أفضل فرصة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢ - وأي عملية يمكن أن تقودنا على نحو فعال إلى عالم خال من الأسلحة النووية ستكون شاملة بحكم الضرورة. ويؤدي كل من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أدوارا حاسمة تقوم على

الرجاء إعادة استعمال الورق

التعاون في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، وبغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يتعين إشراك جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية وليس الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بموجب المعاهدة فقط.

٣ - وقد تختلف الدول بشأن سبل تحقيق ذلك الهدف وتسلسل خطوات القيام بذلك، وكذلك بشأن ما يمكن أن يشكل تدابير فعالة لإيصالنا إلى تلك النقطة. ولكن، كي يمضي المجتمع الدولي قدما في نزع السلاح النووي، ويوجِد في نهاية المطاف عالما خاليا من الأسلحة النووية، ينبغي له ألا يركز على الخلافات بل على إيجاد أرضية مشتركة من خلال في تحديد ''لبنات بناء'' ملموسة وعملية لبلوغ ذلك الهدف المشترك.

٤ - وينطوي المضي بنا قدما إلى عالم خال من الأسلحة النووية على استشراف إمكانية التركيز على لبنات بناء تتألف من تدابير متوازية ومتزامنة تتسم بالفعالية وتشمل ''النهج التدريجي''. ويمكن أن تكون هذه التدابير ذات طبيعة متعددة الأطراف أو جماعية أو ثنائية أو أحادية، وهي تعضد بعضها بعضا.

٥ - ويشكل الأخذ بهذا المزيج من التدابير غير القانونية والقانونية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية المكونات الأساسية للنهج التدريجي. وعندما يكون ''الصفر العالمي'' في المتناول، سنحتاج إلى تدابير قانونية إضافية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وعند تلك النقطة تكون المادة السادسة من المعاهدة قد تحققت. وغني عن القول أنه لا يزال أمامنا عمل كبير قبل أن نبلغ تلك النقطة.

٦ - وكي يكون النهج التدريجي فعالا، يجب أن يَستثمِر النظام العالمي القائم، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتضمن المعاهدة بالفعل التزامات على مستوى تعاهدي تحققت بشق الأنفس بشأن هدف إزالة جميع الأسلحة النووية، بما في ذلك على النحو الوارد في المادة السادسة. وقد وافقت جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية على تقديم تعهد صريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. وتوفر المعاهدة الأساس اللازم (بما في ذلك الوثائق التي سبقتها وحظيت بتوافق الآراء، مثل خطة العمل لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى نزع السلاح) كي تعمل جميع الدول معا بشأن لبنات البناء الأساسية، سواء القانونية أو غير القانونية.

٧ - ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هما عمليتان تعزز الواحدة منهما الأخرى. والتدابير التي تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ضرورية إذا كنا جادين بشأن إيجاد مستقبل خال من الأسلحة النووية. وتساعد تلك التدابير أيضا، بغض النظر عن قيمتها الذاتية الخاصة بها فيما يتعلق بالأمن، على تهيئة مناخ ملائم لإحراز تقدم في مجال نزع

السلاح. وعلى سبيل المثال، فإن امتلاك دول غير أطراف في المعاهدة أسلحة نووية وعدم امتثال الدول الأطراف في المعاهدة أحكام المعاهدة يشكلان خطرا جديا على جهود عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي، ويؤكدان بالتالي ضرورة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة. وثمة مثال آخر هو ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو ما لن يعزز القاعدة العالمية التي تقضي بمناهضة إجراء التجارب النووية فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى تعزيز الأهداف الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

٨ - ويجب أن نأخذ في الاعتبار البيئة الدولية السائدة. وبالتالي، يتطلب إحراز تقدم في المسعى المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، كأولوية فورية، التشجيع على اتخاذ تدابير عملية وفعالة لبناء الثقة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تجنّب المزيد من انقسام المجتمع الدولي، لأنه يمكن أن يؤخر عملية نزع السلاح النووي برمتها. ولا بد من إيجاد مناخ يُعزز الثقة المتبادَلة لضمان عمليات تشمل الجميع. ويجب بناء هذه الثقة المتبادَلة من خلال التنفيذ المثبت لتدابير ملموسة لنزع السلاح من جانب جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية، إضافة إلى التزام متواصل بعدم انتشار الأسلحة النووية من جانب جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

التدابير العملية الفعالة

٩ - تشمل هذه التدابير ما يلي:

- زيادة تدابير الشفافية، لا سيما فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وغيرها من الدول التي لديها أسلحة نووية، فيما يتعلق بترساناتها النووية، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، ومخزوناتها من المواد الانشطارية، بما في ذلك درجات أعلى من التحديد بشأن تخفيضات الرؤوس الحربية النووية، فضلا عن تحسين نوعية وتواتر التقارير بغرض تعزيز الشفافية.

- تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق نحو الاستخدامات السلمية.

- التقليل من خطر استخدام الأسلحة النووية على نحو غير مقصود أو غير مأذون به من خلال اتخاذ المزيد من التدابير العملية الرامية إلى خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين. فمن شأن إلغاء حالة تأهب

منظومات الأسلحة النووية أن يقلل من المخاطر ويبني الثقة فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لها.

- مراعاة الاعتبارات الأمنية ذات الصلة، والسعي بطريقة متوازنة إلى خفض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة والأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة.

- التزام الدول التي تمتلك أسلحة نووية بتخفيض عدد الأسلحة النووية التي تحوز عليها، أو تجميده على الأقل، في انتظار بدء واختتام المفاوضات الجماعية المتعلقة بتخفيضات الأسلحة النووية.

- الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية.

- في انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، مواصلة جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية وإعلانها عن ذلك، فضلاً عن الامتناع عن استخدام التكنولوجيات الجديدة للأسلحة النووية وعن أي إجراء يمكن أن يقوّض هدف وغرض تلك المعاهدة.

- في انتظار المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ودخولها حيز النفاذ، مواصلة جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وإعلانها عن ذلك.

- تشجيع التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك التثقيف بتبعات استخدام الأسلحة النووية على المستوى الإنساني، لا سيما في الدول التي تمتلك أسلحة نووية.

- مواصلة العمل من أجل تطوير القدرات في مجال التحقق، بوسائل من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تعترض سبيل نزع السلاح النووي بشكل شفاف ولا رجعة فيه وقابل للتحقق منه بفعالية. وستتضاعف هذه التحديات في النهاية بالتزامن من تخفيض الترسانات النووية في الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

- استمرار التزام جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية بالاحترام الكامل لالتزاماتها فيما يتعلق بضمانات الأمن أو بتمديد هذه الضمانات ما لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

- العودة الفورية إلى العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك السعي لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى فضلا عن العمل المتعلق بجميع مسائله الرئيسية الأخرى المتصلة بالأسلحة النووية، لا سيما تلك التي تتناول نزع السلاح النووي، ووضع ترتيبات دولية فعالة ترمي إلى طمأنة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية إلى عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

- دعم وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها.

- تعزيز تنفيذ مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية والإسهام في اعتمادها على المستوى العالمي.

- المساعدة في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تيسر إجراء المزيد من التخفيضات الرئيسية في الترسانات النووية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تخفيض مستويات العداء والتوتر بين الدول، لا سيما بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية. وتؤدي تدابير بناء الثقة دورا هاما في هذا الصدد.

التدابير القانونية الفعالة

١٠ - بالإضافة إلى لبنات البناء الثنائية والمتعددة الأطراف السابقة، بما في ذلك التخفيضات الكبيرة في حجم المخزون العالمي من الأسلحة النووية مقارنة بالرقم القياسي الذي وصل إليه في الثمانينات من القرن الماضي، بات هناك الآن عدد من لبنات البناء القانونية المتعددة الأطراف التي تدعم إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وإذ نعلم أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، فإن هذه الصكوك المتعاضدة الأخرى تشمل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومعاهدة تحديد الأسلحة على قاع البحار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وثمة حاجة إلى المزيد من لبنات البناء القانونية.

١١ - ومن بين لبنات البناء القانونية الراسخة، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (لا سيما المادة السادسة) الدعامة المركزية للنهج التدريجي على نحو ما ذكر في الفقرة ٤ أعلاه. ولا يمكننا السيطرة على الانتشار إلا من خلال معاهدة قوية وتحقيق عالمية

الانضمام إليها، فضلا عن الاستمرار في إحراز تقدم على أساس الالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة. وعلى وجه الخصوص، نحتاج إلى تركيز واضح على الأهمية المستمرة للمعاهدة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى نزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

١٢ - والتدابير القانونية الفعالة الأخرى التي يمكن أن ننظر فيها هي التالية:

- إنجاز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.
- التفاوض على معاهدة قابلة للتحقق منها وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تتناول جميع المسائل ذات الصلة لتحقيق أغراضها، وذلك بالاستفادة من تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥.
- البدء بإجراء مفاوضات بشأن مرحلة ما بعد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على النحو الذي اقترحه الرئيس أوباما في برلين في عام ٢٠١٣.
- تحقيق عالمية الانضمام للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
- الترويج لدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ حيز النفاذ.
- تقديم الدعم للتنفيذ العملي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).
- تحديد المواد الانشطارية التي لم تعد ضرورية للأغراض العسكرية، ووضع ترتيبات تَحقّق مُلزمة قانوناً، في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لضمان إزالة لا رجعة فيها لهذه المواد الانشطارية.
- تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية.
- البدء بإجراء مفاوضات جماعية أو متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية.

الاستنتاج

١٣ - يواجه المجتمع الدولي الآن التحدي المتمثل في توضيح التسلسل المنطقي للتدابير الفعالة، بما في ذلك في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وسيتحقق إنجاز هام في سياق

الأخذ بالنهج التدريجي عندما نبلغ نقطة ''التخفيض''، حيث تخفض أعداد الأسلحة إلى أعداد قليلة جدا، وعندما يُنشأ نظام تحقق موثوق به دوليا يتضمن تقنيات وأساليب فعالة للتحقق. وفي الوقت المناسب، وفي إطار التطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية، سيكون من الضروري التفكير مليا، ونحو أفق أبعد، فيما إذا كان إطار غير تمييزي وقابل للتحقق منه دوليا، من قبيل اتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة النووية أو ترتيب جماعي فيما بين الدول التي لديها أسلحة نووية، يمكن أن يشكل لبنة البناء النهائية. ومن شأن ترتيب قانوني من هذا القبيل أن يعطي الدول ضمانات بأن الأسلحة النووية قد دمرت وأنه لا يجري إنتاج أسلحة جديدة. ويشكل إشراك جميع الدول التي لديها أسلحة نووية في أي مفاوضات من هذا القبيل شرطا بديهيا. ومع ذلك، يتعين القيام بعمل كثير قبل أن نصل إلى نقطة التخفيض هذه.

١٤ - وليس علينا أن ننتظر إلى حين الوصول إلى هذه النقطة قبل التفكير في العديد من المسائل السياسية والمتصلة بالأمن والمسائل التقنية ذات الصلة بالتحقق والإنفاذ التي لا يزال يتعين حلها قبل أن تكون الدول مستعدة للتقدم إلى نقطة التخفيض والتخلي بعدئذ عن آخر أسلحتها النووية. ويمكننا أن نبدأ بذلك الآن. فعلى سبيل المثال، سيتعين معالجة أي مسائل إقليمية يمكن أن تعوق نزع السلاح النووي. ويمكن بعدئذ أن تنظر الدول التي لديها أسلحة النووية في التفاوض على معاهدة جماعية فيما بينها، وهو ما يمكن أن يتيح المضي قدما بمواصلة تخفيض الأسلحة.

١٥ - وسوف يؤثر مناخ الثقة السائد في وضع تدبير نهائي من هذا القبيل ويجب أن يظل أحد الاعتبارات الهامة التي لا بد من مراعاتها أثناء السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك. ويمكن أن تتمثل مساهمة مبكرة في بناء الثقة في الاتفاق على إطار واسع ومرن يضم تدابير غير قانونية وقانونية، وهو ما ينبغي أن يدفع عملية نزع السلاح قدما. ويتيح لنا الفريق العامل المفتوح العضوية فرصة للتصدي لهذه المهمة العاجلة. ومن مصلحة جميع الدول، لا سيما الدول التي تمتلك أسلحة نووية ولكن ليس على سبيل الحصر، أن تكون جزءا من هذه المناقشة بشأن أي تدابير ستتخذ في إطار هذا النهج التدريجي.